

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning



ورقة بحثية

تعديل سعر صرف الدينار العراقي والاستقرار المالي والنقدي

د.ماردين محسوم فرج

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

ملخص التنفيذ:

يُعدّ قرار تعديل سعر الصرف لعام 2026 للوصول إلى 1,520 ديناراً مقابل الدولار أداة تمويل مالية مقصودة لسد عجز الموازنة وتأمين فاتورة الرواتب الحكومية، وليس انهياراً نقدياً تلقائياً أو عجزاً عن حماية العملة، بخلاف التجارب الإقليمية المجاورة، غير أن التذبذب والتردد بين تخفيض القيمة ورفعها خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2026 أفقد سعر الصرف دوره المحوري كمرساة اسمية لتثبيت التوقعات الاستثمارية، مما أدى إلى ترسيخ حالة عدم اليقين في الأسواق الوطنية.

وعلى الرغم من تحقيق التعديل مكسباً مالياً فوراً للخزانة العامة بنحو 17 تريليون دينار نتيجة زيادة الإيرادات الدينامية بنسبة 15.38% لكل دولار نفطي، إلا أن شلل القطاعات الإنتاجية المحلية وفشل شرط «Marshall-Lerner Condition» حوّل هذه الصدمة النقدية مباشرة إلى موجة تضخمية حادة، وقد أدّى هذا المسار إلى تآكل ما قدره 19.8% من القوة الشرائية للشرائح الهشة ومحدودي الدخل، بالتوازي مع اتساع الفجوة السعرية قبالة السوق الموازية، ولتجنب هذه التبعات وضمان انسيابية التجارة المشروعة، تُطرح خريطة طريق متدرجة تتضمن استجابة عاجلة في غضون ثلاثين يوماً لإطلاق صندوق التعويض التضخمي «Inflationary Compensation Fund» برأس مال يتراوح بين 0.85 و1.7 تريليون دينار للحماية الاجتماعية، وتفعيل مسار «التاجر الذهبي»، وربط بيع الدولار بالبطاقة الوطنية الموحدة لمكافحة المضاربة. وتتبع ذلك مرحلة قريبة تمتد إلى ثلاثة أشهر لتشريع بند الربط التلقائي بالتضخم في قانون الموازنة، والتحول الشامل إلى التخليص الإلكتروني عبر نظام «ASYCUDA System» لإلغاء التحصيل الضريبي المسبق وتوفير السيولة التشغيلية للمستوردين، لتتوج بمرحلة متوسطة خلال عام لبناء مخزون استراتيجي للسلع الحاكمة لمدة ستة أشهر، وإعفاء مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية، ودعم أسعار الطاقة للمصانع الوطنية.

وتعتمد هذه الخطة في فلسفتها التنفيذية على منح الأولوية للخيارات عالية الأثر ومنخفضة الكلفة -كصندوق التعويض، والربط التلقائي بالتضخم، وتسهيلات التاجر الذهبي، ونظام أسيكودا- مع إرجاء الأدوات المحملة بمخاطر عالية على الموازنة والبنك المركزي، كعقود الصرف الآجلة ودعم الطاقة المباشر، إلى حين اكتمال الأطر التنظيمية وتكامل البيانات التشغيلية اللازمة.

مقدمة:

تُمثّل إدارة سعر الصرف في العراق نقطة الالتماس الأشد حرجاً بين متطلبات السياسة النقدية المستهدفة لكبح التضخم واستقرار الأسعار، وإملاءات السياسة المالية الخاضعة لضغوط الاقتصاد الريعي المتفاقمة وتكاليف الإنفاق الجاري الحاكمة، إن التقلبات الهيكلية التي شهدتها الدينار العراقي خلال الأعوام الخمسة الأخيرة -بدءاً من خفض القيمة في عام 2020 لمواجهة أزمة السيولة، مروراً بإعادة التقييم في 2023 لكبح التضخم المستورد، وصولاً إلى التعديل الأخير- تتجاوز كونها مجرد معالجات ظرفية لتقلبات سوق الصرف، لتكشف عن غمطٍ متجذر من الهيمنة المالية (Fiscal Dominance) تُسخر فيه أداة الصرف لإعادة توزيع الموارد بين الخزنة العامة وحائزي العملة الوطنية.

وفي ظل اقتصادٍ يعتمد بنسبة تتجاوز 90% على الإيرادات النفطية، وتتلأشى فيه الاستجابة الإنتاجية التنافسية لغياب شرط «مارشال-ليرنر»، يتحول تعديل سعر الصرف إلى ضريبة تضخمية غير مباشرة يُعاد عبرها توجيه الضغوط المالية نحو القوة الشرائية للفئات محدودي الدخل. وفي هذا الإطار، دخل القرار التنظيمي الجديد حيز التنفيذ بإعادة رسم جدول أسعار الصرف الرسمية؛ إذ رُفِع سعر بيع الدولار للجمهور رسمياً من 1320 إلى 1520 ديناراً/دولار، وحُدّد سعر شراء الدولار من وزارة المالية عند 1500 دينار

وبيعه للمصارف عند 1510 دنانير، وتعكس هذه الأرقام زيادات في عدد الدنانير المطلوبة للدولار بنسبة 15.2%، وهو ما يترجم محاسبياً إلى انخفاض القوة التبادلية للدينار بنسبة 13.2%.

نظراً لدخول القرار حيز التطبيق الفعلي حديثاً وغياب البيانات الميدانية الفورية لقياس آثاره التضخمية والتجارية، يُعتمد إطار تحليلي استنباطي يزاوج بين الوقائع المعلنة ومؤشرات تجربة تخفيض عام 2020، إلى جانب القراءات الصادرة عن التقارير الاقتصادية والتحليلات المتخصصة المتاحة. يهدف هذا التقرير الشامل إلى تفكيك الميكانيزمات النقدية والمالية لقرارات الصرف في العراق، وتقييم أثر التميرر التضخمي (Pass-Through Effect) على الأسعار ومستويات الاستهلاك، وقراءة مؤشرات الصلابة المصرفية عبر تقارير الإنذار المبكر، فضلاً عن وضع التجربة العراقية في إطار مقارنة مع النماذج الإقليمية المجاورة (لبنان، إيران، تركيا)، وصولاً إلى صياغة تحليل رباعي (SWOT) واقتراح حزمة سياسات حماية مرافقة تستهدف الاستقرار المالي والعدالة التوزيعية.

المحور الأول: المسار التاريخي والتطور الهيكلي لسياسة سعر الصرف في العراق (2020-2026)

1. محطة خفض قيمة الدينار (كانون الأول/ديسمبر 2020)

جاء قرار خفض قيمة الدينار العراقي ليصل سعر البيع للمصارف والجمهور إلى 1450 ديناراً لكل دولار إثر الانهيار الحاد في أسعار النفط العالمية وتداعيات جائحة كوفيد-19، مما تسبب في عجز هيكلي حاد في الموازنة العامة وتراجع متسارع في احتياطات النقد الأجنبي. استهدف التعديل حماية رصيد الاحتياطي النقدي وتأمين السيولة بالعملة المحلية لتغطية النفقات التشغيلية الحاكمة وفي مقدمتها رواتب القطاع العام، وجاء هذا الإجراء مؤطراً ضمن أهداف الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في «الورقة البيضاء» للحكومة العراقية.

2. محطة إعادة تقييم الدينار ورفع قيمته (شباط/فبراير 2023)

مع التعافي السريع لأسعار النفط العالمية وتراكم الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي لتتجاوز حاجز 100 مليار دولار، أظهرت التحليلات والتقارير الاقتصادية أن التخفيض السابق أدى إلى موجة تضخم مستورد تسببت في تآكل القوة الشرائية للمواطنين. بناءً على ذلك، اتخذ قرارٌ بكسر المسار التضخمي وإعادة تقييم الدينار ليرتفع السعر الرسمي إلى 1300 دينار لكل دولار لشراء العملة من الخزنة، و 1320 ديناراً لكل دولار كسعر بيع نهائي للمستوردين والجمهور، وذلك بهدف دعم الاستقرار الاجتماعي وتخفيف الضغوط السعرية على السلعة المستوردة.

3. محطة الإصلاح الهيكلي والأتمتة النقدية

تُوّجت مسيرة إدارة سعر الصرف بإطلاق المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية وربط المصارف المحلية بنظام المقاصة الدولي (SWIFT)، في تحولٍ هيكلي استهدف الانتقال من الميزان النقدي التقليدي إلى الامتثال الكامل لمعايير الحوكمة الشفافة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، وفصل الطلب التجاري الأصولي عن الطلب الموازي غير المستوفي للشروط الدولية.

وفي هذا الإطار المؤسسي، دخل القرار الرسمي الصادر عن مجلس الوزراء بالتعاون مع البنك المركزي لعام 2026 حيز التنفيذ بإعادة هيكلة جدول الأسعار الرسمية؛ إذ حُدد سعر شراء الدولار النفطي من وزارة المالية بـ (500 دينار/دولار) بزيادة (15.38%) في الإيراد الدينامي للحكومة، وسعر بيعه للمصارف بـ (1,510 دينار/دولار)، وسعر البيع النهائي للجمهور والمستوردين عبر المنصة بـ (1,520 ديناراً/دولار). ويتّرجم هذا التعديل ارتفاعاً في التكلفة الدينامية للدولار بنسبة $(15.15\% \times 100) = \frac{1520 - 1320}{1320}$ مقابل

انخفاض في القيمة التبادلية للدينار بنسبة (13.16%) ($100 \times (1 - \frac{1320}{1520})$)، وقد فرضت هذا التعديل في عام 2026 صدمة عرض كمية ناجمة عن التوترات الجيوسياسية واضطراب الملاحة المباشرة في مضيق هرمز، مما أدى إلى تراجع الصادرات النفطية العراقية واستنزاف نحو 20 مليار دولار من الاحتياطي الأجنبي، ما دفع الخزانة العامة لإعادة هيكلة السعر بغية تأمين السيولة النقدية وتغطية الالتزامات الجارية وفاتورة الرواتب.

المحور الثاني: التحليل المقارن للصدمات النقدية (2020، 2023، 2026) ومؤشرات

الإنذار المبكر

إن التحولات المتلاحقة التي شهدتها إدارة سعر الصرف خلال السنوات الست الأخيرة (2020-2026) تُعبر عن مسار من الاستجابات اضطرت إليها السلطان المالية والنقدية تحت وطأة صدمات كلية متعاقبة يتعذر تجنبها، ولا يمكن تصنيف هذه التعديلات المتقاطعة كعملية «إعادة تقييم نقدي» مستقرة أو هادفة؛ إذ لم تستقر المستويات السعرية في الأسواق المحلية طيلة هذه الفترة، بل أدت السياسات المتذبذبة إلى ترسيخ ازدواجية سعر الصرف وبرز فجوة هيكلية اتسعت بشكل حاد بين السعر الرسمي المعتمد والسوق الموازية، مما أفقد سعر الصرف قدرته على العمل كمرساة اسمية لتوقعات المستثمرين والمستهلكين.

أ. المقارنة الهيكلية بين القرارات الثلاثة (2020 مقابل 2023 مقابل 2026)

بند المقارنة	تعديل كانون الأول 2020 (تخفيض القيمة)	تعديل شباط 2023 (رفع القيمة)	تعديل القرار الحالي 2026 (تخفيض مجدد)
طبيعة الصدمة والمحرك	صدمة سعرية وتراجع طلب (انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا)	صدمة إيجابية في الأسعار لارتفاع النفط مع تضخم مستورد حاد	صدمة عرض كمية (اضطراب الملاحة وتوقف التدفقات النفطية)
سعر بيع الدولار للجمهور	رُفع من 1.182 إلى 1.450 دينار/دولار (22.7%)	خُفض من 1.450 إلى 1.320 دينار/دولار (9.0%)	رُفع من 023.1 إلى 025.1 دينار/دولار (+15.2%)
التغير في قيمة الدينار	انخفاض بنسبة 18.5%	ارتفاع (استعادة قيمة) بنسبة 9.8% +	انخفاض بنسبة 13.2%
وضع الاحتياطي النقدي	تآكل نسبة الاحتياطي إلى عرض النقد M2 من 77.3% إلى 62.4%	تراكم تاريخي للاحتياطي لتجاوز حاجز 100 مليار دولار	انخفاض مطلق حاد بقيمة 20 مليار دولار خلال أشه.
المدافع والغطاء المؤسسي	الورقة البيضاء وبرنامج إصلاح هيكلي بدعم صندوق النقد	كبح التضخم المستورد ودعم القوة الشرائية اجتماعياً	هيمنة مالية لتأمين سيولة الرواتب والنفقات الحاكم.
سلوك السوق الموازية والفجوة	فجوة ضيقة في البداية (~3%) مع استقرار نسبي قبل الأتمتة	اتساع الفجوة (15% - 10%) لتزامن القرار مع تدشين المنصة	فجوة هيكلية واسعة (20% - 15%) نتيجة القيود والامتثال الدولي

ب. قراءة استقرائية في تقارير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

تُظهر مؤشرات السلامة المالية الصادرة عن البنك المركزي العراقي التحولات التي رافقت التذبذب في قرارات الصرف.

1. انفصام العلاقة بين السعرين في عام 2020، جاء خفض القيمة لاستباق اتساع الفجوة. أما في عام 2023 ووصولاً إلى 2026، تسببت متطلبات الامتثال الدولي عبر المنصة الإلكترونية (SWIFT) في اتساع الفجوة السعريّة بغض النظر عن مستوى السعر الرسمي المحدد، مما جعل التعديلات الرسمية ملاحقة للسوق الموازية بدلاً من أن تكون قائدة لها.

2. جودة الأصول المصرفية، على الرغم من التقلبات النقدية، سجلت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان لدى المصارف الخاصة تحسناً هيكلياً بانخفاضها من 24.04% نهاية 2020 إلى 13.8% نهاية 2025.

3. ارتفاع تفضيل السيولة والاكتناز، أدى التغير المستمر في الأسعار وغياب الاستقرار إلى ارتفاع نسبة النقد المتداول خارج القطاع المصرفي لتتجاوز 55% من عرض النقد الشامل (M2)، مع تراجع نمو الودائع، وهو ما يعكس استمرار أزمة الثقة بالعملة المحلية والنظام المصرفي.

4. الأرباح المحاسبية وهمية الأثر، أظهرت الميزانيات العمومية للبنك المركزي والمصارف مكاسب دفتريّة نتيجة إعادة تقييم الأصول الأجنبية (Revaluation Gains) عقب تعديلي 2020 و2026، إلا أنها أرباح محاسبية ناتجة عن التغير الهيكلي في تقويم العملة ولا تعبر عن تدفقات رأسمالية حقيقية.

المحور الثالث: اقتصاديات التجارة الخارجية، التمرير التضخمي، والتوازنات المالية للموازنة العامة

أولاً: اختلال الهيكل التجاري وقيد «مارشال-ليرنر Marshall-Lerner Condition»

ينص الشرط النظري لـ «مارشال-ليرنر» على أن خفض قيمة العملة الوطنية يُسهم في تحسين الميزان التجاري فقط إذا كان مجموع مرونتي الطلب السعرية على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح. ($e_x + e_m > 1$) وفي حالة الاقتصاد العراقي، يتفكك هذا الشرط نظراً لجمود طرفي التبادل التجاري

- **جمود مرونة الصادرات ($e_x \approx 0$)** تتكون الصادرات العراقية بنسبة تتجاوز 95% من النفط الخام المسعر بالدولار في الأسواق العالمية، وهو ما يجعل حجم الصادرات محكوماً بإنتاجية الحقول وسقوف منظمة أوبك والظروف الجيوسياسية للمنافذ البحرية، دون أي استجابة لتغير قيمة الدينار.

- **جمود مرونة الواردات ($e_m \approx 0$)** تتألف السلة الاستيرادية من سلع غذائية ودوائية ومستلزمات إنتاج أساسية تفتقر للبدايل الوطنية الجاهزة، مما يجعل الطلب المحلي عليها غير مرن إزاء الارتفاعات السعرية.

وتتمثل النتيجة التحليلية في أن خفض القيمة لا يؤدي إلى تنشيط الصادرات غير النفطية، بل يفرز انكماشاً قسرياً في الاستيراد الكلي عبر تآكل الدخل الحقيقي للمواطنين وتقلص قدرتهم الشرائية (IMF - Iraq Article IV Consultation)

ثانياً: ميكانيزم التمرير التضخمي وشكل الصدمة السعريّة

(Exchange Rate Pass-Through Effect)

تحدد الصدمة التضخمية المباشرة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (ΔP_{cpi}) بناءً على وزن السلع المستوردة في السلة ومعامل انتقال أثر الصرف، وفق الصيغة الرياضية التالية: $\Delta P_{CPI} = w_m \cdot \gamma \cdot \Delta E$ تُمثّل w_m وزن السلع المستوردة في سلة الاستهلاك (50% - 30%)، ويُمثّل γ معامل التمرير السعري المباشر (0.3-0.8)، بينما تبلغ نسبة الارتفاع في التكلفة الدينامية للدولار $\Delta E = 15.2\%$.

• حد التمرير الأدنى (تأثير محصور)

$$\Delta P_{CPI} = 0.30 \times 0.30 \times 15.2\% \approx 1.37\%$$

• حد التمرير الأقصى (تأثير حاد)

$$\Delta P_{CPI} = 0.50 \times 0.80 \times 15.2\% \approx 6.08\%$$

يقيس هذا النموذج الصدمة المباشرة الأولى فقط، دون احتساب آثار الجولة الثانية (Second-Round Effects) الناتجة عن ارتفاع تكاليف النقل الداخلي، والخدمات اللوجستية، وتكيف توقعات التجار السعريّة في الأسواق المحلية.

ثالثاً: الصدمة المزدوجة وانكماش الدخل الحقيقي

يتعرض أصحاب الدخول الثابتة ومحدودو الدخل لانكماش مرّكب في القدرة الشرائية يُزاوج بين التراجع الاسمي للدخل المقوم بالدولار (13.16%) والارتفاع التضخمي لأسعار السلع بالدينار، وفق المعادلة التالية:

$$\text{معامل القدرة الشرائية الجديدة} = \frac{Y_{nominal} \cdot (1 - 0.1316)}{P_{CPI} \cdot (1 + \Delta P_{CPI})}$$

عند تطبيق هذه الصيغة على دخل اسمي بمقدار مليون دينار عراقي

- تراجعت القيمة التبادلية للدخل من دولار (وفق سعر 1.320) إلى 657.89 دولار (وفق سعر 1.520)، بخسارة اسمية مباشرة قدرها 99.69 دولار شهرياً.
- ربطت هذه الخسارة بمعدل التضخم المتوقع في السلع (2%-6%)، تتراوح الخسارة الفعلية الكلية في القدرة الشرائية الحقيقية للمواطن بين 15.2% و 19.8%.

رابعاً: مصفوفة التوزيع غير المتماثل للآثار الاقتصادية

تتوزع الآثار الناجمة عن تعديل سعر الصرف بشكل غير متكافئ بين القطاعات والفئات الاقتصادية المختلفة

- المستهلكون وشبكات الدخل الثابت يتعرضون لـ أثر سلبي حاد نتيجة تآكل الدخل الحقيقي وارتفاع تكاليف معيشة الكفاف، لكون الإنفاق الغذائي والدوائي يستحوذ على الشريحة الأكبر من دخلهم الاسمي الثابت.
- المنتجون المحليون المعتمدون على مدخلات مستوردة يسجلون أثراً سلبياً ينجم عن ارتفاع تكاليف المواد الخام والمعدات التشغيلية، مما يؤدي إلى تآكل هوامش الربح وانكماش طاقاتهم الإنتاجية أو اضطرابهم لرفع الأسعار وتلقي الصدمة في صورة تراجع المبيعات.
- المنتجون المحليون المعتمدون على مدخلات وطنية يحققون أثراً إيجابياً محدوداً جراء تحسن تنافسية منتجاتهم قبالة السلع المستوردة ذات التكلفة المرتفعة، إلا أن هذا المكسب يبقى مشروطاً بتوفر خدمات الطاقة واللوجستيات المشلولة هيكلياً.

• التجار وحائزو المخزون السلعي يحصلون على أثر إيجابي مؤقت عبر أرباح تقييمية (Capital Gains) ناتجة عن بيع المخزون المشتري بالسعر القديم بأسعار السوق الجديدة، وهي مكاسب تزول فور إعادة الشحن وتجديد الدورة الاستيرادية بالسعر الجديد.

• حائزو الأصول والمدخرات الدولارية يحققون أثراً إيجابياً ملموساً يتمثل في زيادة القيمة المقومة بالعملة الوطنية لأصولهم ومدخراتهم.

خامساً : توازنات مسودة موازنة 2027 وغياب التغطية التعويضية للشرائح الهشة

تُظهر المؤشرات الأولية للسيناريو المالي المعتمد في مسودة موازنة 2027 (إنفاق إجمالي يتجاوز 217 تريليون دينار)، وعجز مفترض بقيمة 50 تريليوناً، على أساس سعر نفط 50 دولاراً وتصدير 4 ملايين برميل يومياً بسعر صرف 1.500.

• العائد المالي المباشر للتعديل يوفر السعر الجديد (1.500) دينار سيولة نقدية إضافية للخرانة تُقدر بنحو 17 تريليون دينار سنوياً ناجمة عن الفارق الدينامي في المبيعات النفطية.

• تثبيت التصلب التشغيلي يُوجّه الجزء الأكبر من هذه العوائد لتغطية نفقات الرواتب الحاكمة (تثبيت مليون متعاقد وأجير يومي، وتعيين 100 ألف درجة جديدة)، مما يحول العائد المالي إلى التزامات أجور اسمية تتسم بالصلابة الهيكلية وتمنع تحويل السيولة نحو الاستثمار التنموي.

• معادلة تكلفة التعويض الاجتماعي تغطي شبكة الحماية الاجتماعية نحو مليوني أسرة بإنفاق سنوي قدره 27.7 تريليون دينار، إن تخصيص مبالغ لتعويض هذه الأسر عن التمرير التضخمي (1.4% - 6%) يتطلب بين 0.4 و 1.7 تريليون دينار.

$$\frac{\text{إلى 1. 0.4} = \text{نسبة كلفة التعويض من عوائد الصرف}}{17}$$

توضح هذه النسبة أن حماية القوة الشرائية للشرائح الأكثر فقراً تتطلب اقتطاع كسور ضئيلة من العائد الإضافي للصرف، إلا أن السياسة المالية المعتمدة في الموازنة تفتقد للغطاء التشريعي المباشر الذي يضمن هذا التخصيص، مما يكرس الهيمنة المالية على حساب العدالة التوزيعية.

سادساً: جدول التقييم المقارن للأطر النقدية ومحركات التعديل السعري

تُبرز المراجعة التحليلية بين النموذج العراقي والتجارب الإقليمية المجاورة (لبنان، إيران، وتركيا) ملمحين جوهريين يُحددان الخصوصية الهيكلية لسياسة سعر الصرف في العراق؛ إذ تتمثل الخصوصية الأولى في كون التعديل السعري أداة تمويل مالي مقصودة لا انهياراً نقدياً تلقائياً -بخلاف التجارب الحادة في لبنان وإيران التي انحدرت فيها العملات الوطنية تحت وطأة الانهيار المصرفي والعزلة الدولية وفقدان السيطرة النقدية- حيث يُعد التعديل العراقي قراراً حكومياً متعمداً تُسخر فيه أداة الصرف كآلية تمويل لإعادة توجيه الموارد والقوة الشرائية قسراً من القطاع الخاص والأفراد نحو الخزنة العامة لسد العجز التشغيلي وتأمين فاتورة الرواتب، وتكتمل هذه الخصوصية بالملح الثاني المتمثل في التردد والاتجاه المزدوج للسياسة النقدية، حيث يُعد العراق البلد الوحيد في المنطقة الذي انتهج مساراً متذبذباً ثنائي الاتجاه خلال مدى زمني قصير بالانتقال من تخفيض القيمة (2020)، إلى إعادة التقييم ورفعها (2023)، ثم العودة مجدداً للتخفيض (2026)، وهو تردد هيكلي أضعف وظيفة سعر الصرف كمرساة اسمية (Nominal Anchor) لتقييم المخاطر وبناء التوقعات الاستثمارية، مما أفقد الأسواق قدرتها على التنبؤ ورسخ حالة عدم اليقين لدى المتعاملين الاقتصاديين.

الدولة	نظام الصرف المتبع	المحطات الرئيسية للتعديل (5 سنوات)	المحرك الأساسي للتغيير	وضع الاحتياطات والصلابة المالية
العراق	مثبت مع تعديل قيادي إدارة	2020 خفض إلى 1,450 2023 رفع إلى 1,300 2026 خفض إلى 1,500	هيمنة مالية سد عجز الموازنة وتأمين سيولة الرواتب.	رصين نسبياً مدعوم بالنفط، ولكنه عرضة لصدمات العرض والكميات.
لبنان	مثبت، مرحلة الانحدار إلى المرونة	2023 خفض إلى 15,000 2024 توحيد عند 89,500	انهيار هيكلي تعثر مصرفي وتوقف عن تسديد الديون السيادية.	مستنزف فقدان شبه كامل للاحتياطات الأجنبية القابلة للاستخدام.
إيران*	متعدد الأسعار موجه	2022 إلغاء سعر 42,000 2023-2024 تعديل سعر «نيم»	عزلة مالية عقوبات دولية حادة وتضخم هيكلي مزمن.	مقيّد احتياطات مجمدة أو غير قابلة للتسييل الحر دولياً.
تركيا	مرن موجه / موجه نحو السوق	2021 خفض الفائدة والتراجع 2023 العودة للسياسة التقليدية	سياسة نقدية استهداف التضخم وإعادة بناء الثقة الاستثمارية.	متذبذب اعتماد حاد على اتفاقيات المبادلة (Swaps) والودائع الإقليمية.
* إلغاء سعر 42,000 ريال (أيار/مايو 2022): ألغت الحكومة الإيرانية «الدولار المفضل» لمعالجة شبهات الفساد والمضاربة، واستبدلته بدعم نقدي مباشر، مما أدى إلى صدمة تضخمية فورية في أسعار المواد الغذائية والأساسية بلغت 80%-100%. تعديل سعر «نيم» ومركز المبادلة (2023-2024): أدى تثبيت سعر منصة «نيم» عند 285,000 ريال إلى شح المعروض الدولار وامتناع المصدرين بسبب اتساع الفجوة الموازية. مصادر: Lebanon: 2023 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director Banque du Liban – BDL Research Center of the Islamic Consultative Assembly (Central Bank of the Republic of Türkiye (CBRT/TCMB البنك المركزي العراقي – تقارير الاستقرار المالي Iraq: 2025 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Informational Annex				

سابعاً: التحليل الرباعي (SWOT)

بناءً على الواقع الاقتصادي الراهن وما أفرزته التغيرات النقدية من آثار هيكلية ملموسة على التوازنات المالية ومستويات المعيشة، يُمكن إرجاع معالم القرار إلى إطارٍ للتقييم الاستراتيجي الشامل عبر التحليل الرباعي (SWOT)، بغية تفكيك عناصر القوة والضعف الداخلية الحاكمة للمؤسسات النقدية والمالية، بالتوازي مع تشخيص الفرص المتاحة والتهديدات البيئية الخارجية المصاحبة للتعديل:

عناصر القوة (Strengths)	نقاط الضعف (Weaknesses)
* تأمين السيولة المالية: تحقيق زيادة فورية في الإيرادات الدينارية للحكومة بنسبة 15.38% لكل دولار نفطي، مما يمنح الخزنة مرونة عالية في تغطية فاتورة الأجور والالتزامات الحاكمة. * تقليص العجز المحاسبي: خفض العجز الدفترى للموازنة العامة الاتحادية دون الحاجة لإجراء استقطاعات مباشرة من الرواتب الاسمية.	* ضعف المرونة الإنتاجية: فشل شرط «مارشال-ليرنر» نتيجة شلل الجهاز الإنتاجي المحلي والاعتماد الكامل على الواردات. * تآكل الدخل الحقيقي: انكماش القدرة الشرائية للشرائح الهشة ومحدودي الدخل بنسبة تصل إلى 19.8%. * تصلب النفقات: تحويل العائد النقدي إلى رواتب اسمية ثابتة تعزز الهيمنة المالية وتزيد من جمود الموازنة التشغيلية.
الفرص (Opportunities)	التهديدات (Threats)
* تعزيز الشفافية والأتمتة: حصر عمليات الصرف بالمنصة الإلكترونية لنظام (SWIFT) يعزز الحوكمة ومكافحة غسل الأموال. * إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي: إعادة توجيه جزء من العوائد المالية لنظام تحويلات نقدية مشروطة أكثر كفاءة واستهدافاً للفقير. * تحفيز التنافسية الأولية: توفير فرصة نسبية للقطاعات الإنتاجية المعتمدة كلياً على مواد خام محلية قبالة السلع المستوردة.	* اتساع الفجوة السعرية: اتساع هامش التداول بين السعر الرسمي والسوق الموازية نتيجة القيود التنظيمية والطلب غير الامتثالي. * تفاقم التوقعات التضخمية: ترسيخ ثقافة التسعير بالدولار وارتفاع تفضيل السيولة والاكتناز خارج القطاع المصرفي. * الضغط الجيوسياسي: استمرار مخاطر سلاسل الإمداد واضطرابات الملاحة الإقليمية مما يضع ضغوطاً متزايدة على الاحتياطات الأجنبية.

ثامناً: الخطة التنفيذية والتوصيات الهيكلية لحماية الأسواق والمستوردين

لتفادي التبعات التضخمية الحادة الناجمة عن تعديل سعر الصرف وضمان انسيابية العملة الأجنبية لنشاط التجارة المشروعة، يتوجب اعتماد حزمة السياسات الموازية التالية مقسمة بحسب محاورها الرئيسية:

أ. ضبط الأسعار وتيسير الوصول للدولار المباشر

- توسيع البيع للتجزئة والأفراد عبر المنظومة الرقمية: فتح منافذ مخصصة بالمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، TBI) والمصارف المعتمدة لتزويد المواطنين بالدولار بالسعر الرسمي (1.520)، مع ربط التحويلات بالبطاقة الوطنية الموحدة وتحديد سقف سنوي (2000 الى 3000) لأغراض العلاج والدراسة والسفر للقضاء على المضاربة وتأجير الجوازات.
- قوائم الأسعار الاسترشادية والمنافسة الحكومية: إصدار نشرات أسبوعية للتكلفة العادلة عبر خلية مراقبة مشتركة (وزارة التجارة، البنك المركزي، والجريمة المنظمة) بهامش ربح محدد (5% - 8%)، مع تفعيل استيراد الشركات الحكومية لتشكيل مخزون استراتيجي من السلع الأساسية والأدوية لمدة 6 أشهر وطرحها بسعر التكلفة لكسر الاحتكار.

ب. المعالجة التشريعية في قانون الموازنة للشرائح الهشة

- بند الربط التلقائي بالتضخم (Automatic Indexation Clause): إدراج نص ملزم في قانون الموازنة يربط تخصيصات الحماية الاجتماعية والرواتب التقاعدية دون المليون دينار بمؤشر أسعار المستهلك لذوي الدخل المنخفض (CPI-LI)، لتعديلها تلقائياً عند تسجيل أي زيادة تضخمية تتجاوز 5%.

- تأسيس صندوق التعويض التضخمي: تخصيص (5% - 10%) من العائد المالي للتعديل (نحو 0.85 - 1.7 تريليون دينار) لتغطية منح نقدية مباشرة مشروطة عبر البطاقات الذكية للأسر الأكثر فقراً (60%)، ودعم تكاليف شحن السلة الغذائية ومفردات البطاقة التموينية (40%).

ج. دعم الموردين والمستوردين وتسهيل سلاسل الإمداد

- إلغاء التحصيل المسبق للضرائب والجمارك: إلغاء الاستيفاء الضريبي والجمركي المسبق أثناء الحوالات عبر منصة (SWIFT)، والتحول الشامل لنظام (ASYCUDA) الإلكتروني للاستيفاء حصراً عند المنافذ الحدودية لحظة المعاينة لتوفير السيولة التشغيلية (Working Capital) للتجار.
- مسار الامتثال السريع «فئة التاجر الذهبي»: خفض مدة تدقيق الاعتمادات المستندية للشركات الملتزمة بمعايير الحوكمة والضرائب من 14 يوماً إلى 48 ساعة فقط، تقليصاً لغرامات تأخير السفن والأرضيات في الموانئ (Demurrage Charges).
- عقود التحوط وضمان سعر الصرف (FX Hedging): توفير عقود صرف آجلة من البنك المركزي لمستوردي السلع الأساسية والمدخلات الصناعية بسعر 1.510 دنانير/ دولار لمدة (3-12 شهراً) لامتصاص مخاطر تقلب الأسعار أثناء فترة الشحن.
- تخفيض الرسوم ودعم المدخلات الإنتاجية: خفض الرسوم الجمركية إلى 0% على مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي (الآلات، المواد الخام، والأسمدة)، ودعم أسعار الوقود والكهرباء بنسبة 30% للمصانع الوطنية التي تحقق قيمة مضافة محلية لا تقل عن 40%.

الإطار الزمني والمرحلي لمواجهة التبعات التضخمية ومتابعة الأثر

المرحلة الأولى: الاستجابة العاجلة واحتواء الصدمة (0 - 30 يوماً) تركز هذه المرحلة الفورية على إرساء الإطار النقدي والمالي وتوجيه مخصصات صندوق التعويض مباشرة عبر قوائم شبكة الحماية الاجتماعية، بالتوازي مع تفعيل مسار «التاجر الذهبي» وإصدار النشرات السعرية الاسترشادية لضبط حركة الأسواق؛ وتُتابع جودة تنفيذ هذه الإجراءات عبر رصد حثيث لمؤشرات الفجوة السعرية الأسبوعية بين السعرين الرسمي والموازي، ومتابعة مستويات الاحتياطي الأجنبي، وقياس مدى التحسن في سرعة معالجة الاعتمادات المصرفية.

المرحلة الثانية: المؤسسة التشريعية والتيسير الإجرائي (1 - 3 أشهر) تستهدف هذه المرحلة القريبة مؤسسة إجراءات الحماية عبر إدراج بند الربط التلقائي بالتضخم في مسودة قانون الموازنة الاتحادية، مع بدء التحول التدريجي نحو نظام «أسيكودا» الجمركي بآلية الكفالات، وتنظيم عملية البيع المباشر للنقد الأجنبي للأفراد وفق سقف إجمالي محدد؛ ويتم تقييم الفعالية التشغيلية لهذه الخطوات من خلال تتبع مؤشر أسعار الغذاء الخاص بفئات ذوي الدخل المنخفض، وقياس نسب الصرف الفعلية للمشمولين بالدعم، ومراقبة الحجم الإجمالي لمبيعات العملة الصعبة للأفراد.

المرحلة الثالثة: التكيف الهيكلي والتحوط الاستراتيجي (3 - 12 شهراً) تتوسع هذه المرحلة المتوسطة نحو تعزيز الصلابة الهيكلية للاقتصاد عبر تأمين المخزون الاستراتيجي للسلع الحاكمة بشكل متدرج، وتفعيل عقود الصرف الآجلة عقب إقرار ضوابطها التنظيمية، إلى جانب تطبيق الإعفاءات الجمركية المحددة للمدخلات الإنتاجية؛ بينما تُقاس نتائج هذه المرحلة المتقدمة بمدى كفاية المخزون السلي المقدر بأشهر الاستهلاك الفعلي، وبحجم المركز التداولي المفتوح لدى البنك المركزي، إضافة إلى تقييم أداء حصة

الإيرادات الجمركية المتحققة.

وتتأسس هذه الخريطة التنفيذية بمراحلها الثلاث على أولوية تقديم الخيارات منخفضة الكلفة وعالية الأثر -كصندوق التعويض، والربط التلقائي، وتسهيلات التاجر الذهبي، ونظام الأسيكودا- مع إرجاء الإجراءات التي تحمل مخاطر مالية ونقدية على الموازنة والبنك المركزي، كعقود التحوط ودعم الطاقة، لحين اكتمال الأطر التنظيمية وتوفر البيانات التشغيلية، علماً بأن التقديرات الرقمية الواردة تبقى ذات طابع استرشادي توضيحي لا يغني عن التقدير الرسمي لكلفة كل إجراء.

هوية البحث

- الباحث: د. ماردين محسوم فرج - أستاذ مساعد في الاقتصاد في جامعة السليمانية
- الموضوع: تعديل سعر صرف الدينار العراقي والاستقرار المالي والنقدي
- تأريخ النشر: تشرين الأول - أكتوبر 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org